

ثبات موقف الدكتور بن دغر من خيار الفيدرالية

تناقلت بعض المواقع الاخبارية ان نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام الدكتور احمد عبيد بن دغر قدم رؤية لحل القضية الجنوبية تعتمد خيار اقليمين (شمال وجنوبي) خلال المؤتمر الخامس للحزب الاشتراكي اليمني. 2005م عندما كان عضوا في المكتب السياسي للحزب ونائبا لدائرة الثقافة والإعلام. وهو ما يعد ادعاء ومحض افتراء غير صحيح. تكذبه مضامين الرؤية ذاتها، والمرفقة بهذا، فلطالما اعتبر الدكتور بن دغر قيام دولة اتحادية من اقليمين خطوة نهائية نحو الانفصال، متبينا ما جاء في وثيقة العهد والاتفاق، ومؤكدا على خيار الفيدرالية من اربعة اقاليم الى سبعة اقاليم لتأطير شكل الدولة.

ونحن إذ نرفق لكم بهذا نص تلك الرؤية التي قدمها الدكتور بن دغر آنذاك، لنرى قبل ذلك انه من الهمية بمكان الوقوف على ظروف ومنطلقات تقديم تلك الرؤية، التي لا تزال حتى اليوم ثابتة في فكر وتقدير صاحبها، وتبين مدى صحتها وصلابتها وارتباطها الوثيق بواقعنا السياسي الراهن، وهو ما يتضح من خلال الآتي:

قبل عشر سنوات كان هنالك أزمة رؤية في الحزب الاشتراكي، وكان هناك انقسام داخل الحزب بين قيادات من الشمال وآخرين من الجنوب. فقد تبني عدد من قيادات الجنوب فكرة إعادة تصحيح مسار الوحدة دون ان يقدموا رؤية واضحة يتقنع بها ابن الجنوب وابن الشمال وابن اليمن عموما. وقد لاحظ حينها الدكتور بن دغر ان الصراع يتفاقم، ويخرج احيانا للعلن، والانقسامات داخل هيئات الحزب الاشتراكي تنمو في كل اتجاه.

حاول الدكتور بن دغر آنذاك وبقدر المستطاع التوفيق بين الخصوم من منطلق حزبي، وعلى اثر المناقشات التي جرت ادرك ان الأزمة في الحزب هي أزمة فكرية، أزمة غياب الرؤية الاستراتيجية للوضع المتفاسم، وكانت العلاقة بين الحزب والاحزاب الوطنية الأخرى تتأرجح بين بين، مع احتقان واضح مع السلطة التي كان يمثلها حينها الرئيس علي عبدالله صالح.

كان الامر الأكثر ايلما يتمثل في ازدياد وتنامي حالات الدعوة للانفصال في الحزب وبين أنصاره. وقد كان اصحاب تلك الدعوة قلة قليلة آنذاك، في حين كان يرى الدكتور بن دغر ان الوحدة تعد مكسبا وطنيا نادرا وعظيما، وكان يدرك ان الإشكالية في بلدنا انما تكمن في عدم قدرتنا على اختيار النظام السياسي الملائم للبلاد. نظام يستوعب التناقضات السياسية والاجتماعية والثقافية، نظام

يعترف بالتنوع في اطار الوحدة، ويعلي من قيمها. دون ان يلغي ذلك التنوع. وبناء عليه قدم الدكتور بن دغر حينها رؤية شاملة للمكتب السياسي للحزب، تم استعراضها في المكتب السياسي، كما نشرت في صحيفة الثوري، وصحيفة الايام. وقد قامت هذه الرؤية على اساس ان اليمن يملك من عناصر الوحدة ما يمنح دولة الوحدة القدرة على البقاء، ويمكث في نفس الوقت من التنوع ما لا يهدد الوحدة اذا احسن اليمنيون حل التناقضات القائمة، وحل معضلة الوحدة ذاتها، وحل مشكلة النظام السياسي برمته، ذلك ان النظام السياسي كان وسيظل مفتاحا لحل ازمات المجتمع اليمني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، وهي الرؤية التي للأسف أهمل المكتب السياسي للحزب مناقشتها ولم يمنحها حقها من الاهتمام.

في تلك الرؤية تبني الدكتور بن دغر رؤية وثيقة العهد والاتفاق فيما يتعلق بشكل الدولة من اربعة الى سبعة اقاليم، وليس فيها على الاطلاق ما يوحي بدولة اتحادية من اقليمين، في حين كانت فكرة الدولة الاتحادية من اقليمين هي رؤية بعض قيادات واعضاء المكتب السياسي للحزب آنذاك، والذين لا زالوا على قيد الحياة ولا زالت رؤيتهم كما هي حتى اليوم، كما احتفظ الدكتور بن دغر برويته الثابتة حتى اليوم.

ومع تقادم الايام جاءت أزمة 2011 وتداولها مؤتمر الحوار الوطني الشامل، فاذا بالقوى الوطنية تعود مرة أخرى لذات الرؤية التي قدمها الدكتور بن دغر، ولكن بعد خسائر فادحة في النسيج الاجتماعي والوعي الوطني. ولعل ما يدعو للفخر والاعتزاز ان رؤية الدكتور بن دغر تحوت الى رؤية وطنية تبناها مؤتمر الحوار الوطني، ومثلت ما يشبه الاجماع عليها بين الغالبية العظمى من ابناء اليمن، ولطالما أكد الدكتور بن دغر في أكثر من مناسبة ان قيام دولة اتحادية من اقليمين انما يمثل الخطوة الخطيرة والأخيرة نحو الانفصال، الذي سيكون - ان حدث لا قدر الله - كارثة على الشعب اليمني، وعودة غير حميدة الى العهود المظلمة في تاريخه.

وللتأكيد على ما سبق، ولمزيد من الايضاح والتفصيل، نرفق لكم نص تلك الرؤية التي تبنيها للمنتألم الحبيب كما لو أنها كتبت اليوم، أو أنها ما فعلته اليوم من معالجة سياسية لواقعنا، أو ما تقوم به اللجنة الدستورية على وجه التحديد.

«الميثاق» تعيد نشر نص رسالة الدكتور احمد عبيد بن دغر «نحو خيار الفيدرالية» التي نشرها عام 2006م..

نص الرسالة



د. أحمد عبيد بن دغر

وممارسة الحكم، لا القيام بدور المنفذ لقرارات المركز، وخاصة في المسائل ذات الطابع المحلي،

وثالثاً: فيدرالية، توزع فيها اختصاصات السيادة الداخلية بين سلطة المركز، والسلطات المحلية (الاقليم).

فيدرالية بدستور مركزي، يعلو الدساتير الإقليمية بعد الاتفاق عليه وطنياً وحكومة مركزية، فيدرالية بنسبة مبنية واحدة، وتمثيل دولي واحد وشريعية ودولية واحدة، بقضاء، اتحادياً، وقضاء، محلي (إقليمياً مستقلاً). وجيش وطني وشروطه وأمن يلتزم أفرادها بالحياد السياسي التام، وأخيراً فيدرالية تكون فيها التراث الوطنية بما فيها النفط والثروات المعدنية ملكاً للشعب، دون إغفال أو إنكار لحق الأقاليم في الحصول على نسبة منها يتفق عليها، فلا تأثير فيدرالية في هذه الحالة الخوف واللعن لدى البسطاء من الناس الذين يسكنون الأقاليم الفقيرة، أو حيث تقطن الأكثرية من السكان، والتي يجري تعينها ضداً على أي توجه يخرج البلاد من قبضة الحكم المركزي، أو أية دعوة مهما صغر شأنها تدعو إلى مزيد من الديمقراطية،

إلا أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفهم الفيدرالية، وكأنها وصفة سحرية لازمة للتطور في بلدنا، الأمر هنا تدخل فيه عوامل أخرى..

كما لا يجوز أن تفهم الفيدرالية وكأنها نظام سياسي خال من العيوب والمثالب، ذلك أن الفيدرالية تكلف خزينة الدولة نفقات كبيرة لكثرة هيئاتها، وقد تظهر بعض التعقيدات في العلاقة بين هذه الهيئات، إلا ان مزاياها على المستوى الوطني يمكن أن تكون كبيرة أيضاً، فهي تكثيف للديمقراطية والحقوق والحريات، وهي النظام الوحيد الذي يمكنه استيعاب التناقضات القائمة في المجتمع، هذه التناقضات التي كثيراً ما تنتج الحديث عنها مع أنها حاضرة في واقعنا، لا دخل للإرادة الفردية أو الجماعية أو الممارسة السياسية والوطنية في وجودها، كالاختلاف المذهبي على سبيل المثال، الذي يبدو الآن وكأنه خارج المعطيات الحالية للصراع السياسي، فيما هو في الواقع أساسها، وهو متناقض، وصمد للتطور، كلما ازدادت عمليات الاستحواذ على السلطة والثروة التي يخلفها النظام المركزي الذي صنعناه لنفسنا بعد قيام الثورة، والقضاء على النظام الأممي، والاحتلال البريطاني، وكرسناه مع قيام دولة الوحدة..

الممارسة اليومية سواء على الصعيد الحزبي أو على الصعيد الوطني السياسي. لقد تراجع دور الحزب في المحافظات الجنوبية والشرقية، وهذا التراجع أعمق وأشمل في المحافظات الشمالية، وذلك لأسباب عدة، لكنني أعتقد ان أهمها هو هذا الخطاب السياسي البعيد عن الواقع والتانه بين تيارين في الحزب، تيار لا يرى غير إصلاح للنظام السياسي، وهو نظام مركزي على أي حال، وآخر يجعل إصلاح مسار الوحدة مدخلاً لأي إصلاح. وانقسم الحزب، ولا زال منقسماً على نفسه، حتى وأن بدت عليه بعض مظاهر التوحد. وهذا لا يخفي حقيقة إن جهوداً كبيرة قد قامت بها القيادة المنتخبة، لكن هذه الجهود المخلصه لن تحقق الوحدة لان الخلل يكمن في مضمون الرؤية السياسية المبتنائة.

أيها الأخوة الأعزاه، انني ادعوا إلى رؤية جديدة، لعلها تسهم في إعادة صياغة المواقف في الحزب أولاً، أو على الأقل تثير الانتباه إلى ذلك التعارض والتناقض في برنامجنا السياسي، رؤية تتجاوز رؤانا السياسية الراهنة، وتؤسس لموقف سياسي جديد يأخذ بالاعتبار حقائق الواقع، ورؤية تعيدنا وتعيد معنا كل العيورين على وطن الثلثي والعشرين من مايو المجيد إلى قلب القضية، وجذور المشكلة، وتقربنا من حالة الإجماع الوطني، التي لم نعرفها سوى مرة واحدة في فبراير 1994م. رؤية تحاول قراءة الواقع كما هو لا كما نريده نحن، وتتعرف بتناقضاته الاجتماعية والسياسية العميقة فلا تحلق بعيداً فوق حقائق الاختلاف المذهبي ولا تتنكر لحقائق التاريخ، والتي منها غياب دولة مركزية في اليمن لاكثر من ثلاثمائة عام، أو تطرح جانبا حقائق الجغرافيا، والنفسية الاجتماعية، والعادات والتقاليد المختلفة.

انني ادعوكم أيها الزملاء إلى تبني خيار «الفيدرالية» كمنهج سياسي لمعالجة أزمات الوطن المستعصية، وإخراج الحزب من دائرة الصراعات التي قسمتنا إلى جنوبي وشمالى وهو واقع مؤلم، لا يعترف به البعض ولكنه واقع على أي حال.. فيدرالية، كانت في أساس المشروعات الوطنية المقدمة من قيادتي الشطرين قبل التوقيع على وثيقة الدستور والتي جاءت بدولة اندماجية مشوهة، سرعان ما احتربنا بسبب تكوينها السياسي الدستوري الاستبدادي في جوهره.. دولة أسست لواقع يفتقن بأزماته المتلاحقة، فلا نخرج من أزمة حتى تلاحقنا أخرى مسكة بتلاييننا.

فيدرالية، كانت غاية وهدف للموقعين على وثيقة العهد والاتفاق بعد أزمة أوصلتنا جميعاً إلى الحرب، ولا زلنا حتى اليوم عاجزين عن إقناع الآخرين بمعالجة آثارها المدمرة، المادية منها والمعنوية، وأياً كان الخيار الوطني الذي يتبناه الحزب ويتمثلنا فيه إلا أنه آثار الحرب هي واجب وطني وسياسي وواجب أخلاقي، تتحمل مسؤوليته كل القوى الوطنية، إلا أنه يبقى مسؤولية الحزب بدرجته ونسبته.

إن خيار الفيدرالية هو الخيار الوحيد المتاح للحزب الاشتراكي اليمني، وأصوره كذلك لبقية أطراف العمل الوطني، وهو الخيار الذي يعيد للوطن فرحته وللوحدة بهاءها. وللشعب حقه، في ممارسة السلطة والسيطرة على الثروة، وهذا الخيار أعلى سقفاً من سقف الإصلاح السياسي، الداعي إلى حكم محلي واسع الصلاحيات، كما تشير إلى ذلك وثائقنا، وهو ما يعني في العرف السياسي تفويض بعض صلاحيات الحكم المركزي القائم - الذي خبرناه ونعاني في ظله كثيراً - إلى المحليات، فيما الفيدرالية تعني بوضوح تام وتدعو إلى توزيع السلطات بين حكومة مركزية، وبرلمان مركزي، وقضاء مركزي من جانب، وحكومات محلية، وبرلمانات محلية، وقضاء محلي من جانب آخر، وتستوعب واقع الجغرافيا، ومسلمات التاريخ، ودرجة التطور.

إنها الطريقة المثلى لتحرير الإنسان من ظلم أخيه الإنسان في الوطن الواحد، وفي الأخذ بها استعادة لروح الإخاء، والمودة لشعب نكب بنظام مركزي، لا ينتج سوى اليأس، والفقر، واللبوس، وثقافة العنف، ونفي الآخر.

ولعل أيها الأخوة مضطر للإضافة، تحسباً لسوء فهم محتمل في مثل هذه الحالات، أن أسبغ في الحديث عن الفيدرالية التي أعنيها، فهي عندي ذلك النظام السياسي اللامركزي، الذي أثبت صلاحيته في استيعاب التناقضات الاجتماعية، وثبتت جدارته حيث الجغرافيا المختلفة، والزمان المختلف، والمجتمعات المختلفة، وصمد للجغرافيا الدهر، وكان أداة لفعاله للتطور والتقدم، فيدرالية، تعلق وتسمو فيها الدولة المركزية على الأقاليم المكونة لها. هذا أولاً:

وثانياً: فيدرالية، تعترف للوحدات الإقليمية بسلطة التقرير الذاتي،

الأخ/ د. ياسين سعيد نعمان، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني المحترم الأخ/ د. سيف صالح خالد نائب الأمين العام المحترم الأخوة / الأئمة: العامون المساعدون المحترمون الأعضاء، المكتب السياسي والأمانة العامة المحترمون تحية تقدير وبعد.

أود أن ألفت انتباهكم أيها الأخوة الأعزاه إلى أنني قد استبعدت من هذه الرسالة التي كنت قد وجهتها إليكم أثناء اجتماع المكتب السياسي بتاريخ 2006/5/24 الجوانب المتعلقة بالانتخابات، وأحداث اللحظة الراهنة، ثم أفسدت إليها ما يقتضيه المقام، فهذا الوضع تغير معطياته وتلاحق أحداثه برغم الروكود والهدوء، النسبي الذي خيم على الحياة السياسية، وخاصة في جانبها المعارض.

إنني أمل أن تكون هذه الفترة قد منحتنا سلطة ومعارضة الوقت الكافي للتفكير في واقع الحال الذي يمضي بسرعة من سبيل إلى ما هو أسوأ، حيث تخيم على سما البلاد، سحابة قاتمة، أرجو أن تتشقق قريباً، فنجد جميعاً مخرجاً لما نحن عليه في المعارضة، وما هم عليه في الحكم..

أن اللازمة الراهنة جُورها التي حملناها معنا منذ نوفمبر 1989م عندما اختارت قياداتنا الشطرين حينها، التوقيع على اتفاقية سنو الوحدة وما نتج عنه من قيام دولة اندماجية على أنقاض دولتي الشطرين.

والشك أن ما حدث كان عظيماً حيث حققت وحدة الثاني والعشرين من مايو حلم اليمنيين الكبير فبدت مظاهر الفرح على الجميع وعاش اليمن أياماً - أياماً فقط - نشوة هذا النصر العظيم..

نعم ان الأزمة الوطنية والسياسية التي تطوقنا جميعاً إنما هي نتاج لذلك القرار المستعجل وغير المدروس والذي استبعد مشروعي الشطرين، الهادفين إلى إقامة دولة اتحادية مبنية... دولة فيدرالية، بين اقليمين كان يمكن لها ان تتحول إلى دولة فيدرالية بين أكثر من اقليمين، وكانت هذه الوثيقة، أعادتنا مجدداً إلى رشدنا، حيث اعترف الجميع بعيوب النظام السياسي المركزي، وذهبوا بإرادة وطنية واعية نحو دولة اتحادية بنظام سياسي لا مركزي، ثم جاءت الحرب وحدث ما حدث، وتم تجاوز وثيقة العهد والاتفاق وكان ذلك خطأ استراتيجياً.

لقد استعاد الحزب بعد ذلك -أي بعد حرب نالت من كيانها وكادها وقدراته ومست الأذى من أنصاره- بعضاً من عافيته لكنه في تقديري لم يتمكن من صياغة البرنامج السياسي المتماسك نظرياً، والمتصالح مع الواقع، واقع ما بعد الحرب، الذي يحقق له الثبات والتقدم ومخاطبة اليمنيين كل اليمنيين. ولم تكن نتائج المؤتمر الخامس بقادرة على القيام بعملية تصحيح للمواقف فقد وقعنا جميعاً في أخطاء، وتكررت هذه الأخطاء، مع صياغة شعار الحزب الذي يمتزج ويكتف برنامجه السياسي... «من أجل الإصلاح الشامل للنظام السياسي، عبر إصلاح مسار الوحدة... الخ».

وكان الأمل أن يقوم هذا الشعار بإعادة صياغة الأهداف وأن يعمل على توحيدنا إلا أن تجربة الأشهر الماضية أكدت في الممارسة العملية ان هذا الشعار يمزقنا ويقسمنا في واقع الأمر، أنه عامل تفكيك وضعف، لا عامل توحيد وقوة، وسيكون من الخطأ الاستراتيجي الإبقاء على هذا البرنامج الذي يخرجه هذا الشعار.

إن برنامج الحزب هو «رسالة إلى الناخب» وهذه الرسالة كما أظن ليست واضحة لأحد، فأهلنا في المحافظات الجنوبية والشرقية لا يدركون معنى لهذا الشعار، على نفس المستوى أو قريباً منه، كما يدركه سياسيو الحزب ومنتقوه. أما أهلنا في المحافظات الشمالية فقد فهموا هذا الشعار، وكأنه دعوة جديدة للانفصال، وهذا التفسير عقته وسائل الإعلام الرسمية في الوعي الوطني، ويصعب إزالتة بين يوم وليلة، كما يصعب على أي حزب مهما كان تاريخه النضالي، أن يخاطب وعي السبعة عشر مليوناً في المحافظات الشمالية بهذا الخطاب، وهكذا برنامجنا.. باختصار لقد اخترنا في الوحدة الطريق الخطأ، وتكرر هذا الخطأ بعد الوحدة وقد حان الوقت لتصحيح هذا الخطأ.

لذلك ادعوكم أيها الزملاء، للتفكير جيداً في ما آلت وتوول إليه الامور في

وتستوعب الفيدرالية الأثر التاريخي لقرون من الانفصال، وعمود من الاحتراب الداخلي، فاليمن في الواقع لم يعرف الدولة المركزية في تاريخه الحديث، إلا استثناءً (لنتذكر بعض مقولات البردوني، والشهاري رحمهما الله في هذا الصدد).

إذ أن آخر مرة تحققت فيها دولة مركزية في اليمن كانت على يد الإمام المتوكل على الله الاستيعاب الذي حكم في الفترة من 1644 - 1676، وبمجرد موته عادت مناطق الجنوب للانفصال تبعاً، وفقدت دولة آل قاسم كل صلة لها بعدن وياض، وأبين، وحضر موت في عهد ابن أخيه الإمام المهدي محمد بن أحمد المتوفى عام 1718م.

ثم علينا أن نتذكر أن الإمام يحيى لم يجد أرضاً موحدة أقام عليها دولته في الشمال، لقد خاض حروباً كثيرة، وكانت حروبه في الجنوب أكثر سفكاً للدماء، وخصوصاً في تعز، والمقاترة، حتى وصف النظام «البيحوي الدموي».. كما أنه من غير الممكن إهمال الأثر الكبير للعامل الجغرافي عند الحديث عن التناقضات التي تؤثر في تركيبة المجتمع، فمن الصعب القول بان الناس في المناطق الجبلية، بتكوينها الاجتماعي القبلي العادات والتقاليد ذاتها التي للمناطق الزراعية السهلية، هنا الطبيعة وكذا العقائد تفعل فعلها في حياة الإنسان، وهو ما يعبر عن فوارق في مستويات التطور كذلك.

وإذا أضيف إلى كل هذا غياب العدالة الاجتماعية والسياسية، وظهور طبقتي حكام ومحكومين، بصورة حادة، يكون المشهد في المجتمع اليمني أكثر تعقيداً، حيث يلعب أخرى مهما بلغ مستوى الوعي السياسي واستيعاب كل هذه التناقضات وهذه التباينات..

ثم ان اختيار الفيدرالية نظاماً سياسياً مركزياً، يجعل قضية الاختيار بين النظام البرلماني والرئاسي أمراً ثانوياً، فالفيدرالية تجعل الاختيار سهلاً بين سلطة رئاسية أو سلطة برلمانية لان الأصل أن السلطات قد تم الاتفاق على توزيعها، حيث يحدد الدستور المركزي ما هو خاص بالحكومة المركزية، وما هو خاص بأقاليم الدولة المحلية. كما سيكون الامر أكثر سهولة في اختيار طرقت الانتخاب بالاقتراع في دوائر فردية صغيرة، أو بالاقتراع على قوائم انتخابية في دوائر أوسع. ان ذلك يصبح من الجزئيات والتي يمكن تجاوزها دون أزمات أنتجها وسينتجها مستقبلاً النظام السياسي المركزي في بينتنا أو في أية بيئة أخرى مهما بلغ مستوى الوعي السياسي والثقافي والخبرة الديمقراطية عمقا واتساعاً..

وأخيراً أو تدكيركم، ولفت انتباهكم إلى أن الوحدات القائمة في العالم اليوم، كالوحدة الإيطالية والألمانية والأمريكية والهندية والماليزية والإماراتية، إنما هي وحدات فيدرالية، وقد استمرت لانها كذلك، هنا النظام لا مركزي، مع تمايز وخصوصية بين كل تجربة وأخرى، وعلى الأقل فإن بعضها يتحقق مع وجود نظام جمهوري، وهي قائمة وتتطور بفضل هذا النظام (الفيدرالية). وفي المقابل فإن الوحدات الاندماجية، وأشهرها الوحدة المصرية - السورية التي قامت في نهاية العقد السادس من القرن الماضي قد هوت وسقطت بعد ثلاث سنوات من قيامها لان صانعيها لم يراعوا خصوصية المناطق المتحدة، والوحدة اليمنية الاندماجية التي الفت كل خصوصية حتماً ستواجه صعوبات كبيرة ربما تذهب بها (الوحدة) إلى حالة مشابهة.

وإذا كان عامل الاتصال الجغرافي يعطي الوحدة اليمنية ميزة لم تتمتع بها الوحدة المصرية - السورية، إلا أن هذا العامل على أهميته لم يمنع حدوث الانفصال في العهود السابقة..

إن الإرادة أو المشيئة الوطنية في بلدنا غيرا بالأمس القريب عندما -رُفرت أعلام الوحدة وعلى الأقل في المحافظات الجنوبية والشرقية- وكل ما ازدادت صعوبات دولة الوحدة وتعمقت أكثر العلاقات الاجتماعية بين الكتل البشرية الكبيرة المحافظة على شيء من عدم التجانس، تزداد المخاطر الحقيقية على الوحدة، فإذا ظهرت عوامل دولية غير مؤاتية - وهذه ليست مستبعدة تماماً - كانت الوحدة حينها نسيجاً هراً يسهل اختراقه، وهو ما لا نتمناه، ولا يتمناه وطني غيور، علماً اننا نثق في منطقة مضطربة متعارضة المصالح الدولية.

والله من وراء القصد...

* د. أحمد عبيد بن دغر

عضو المكتب السياسي رئيس دائرة الثقافة والإعلام، 2006م

في تعميم لفروع المؤتمر ومسئوليات النشاط النسوي

الرقابة التنظيمية تؤكد عدم شرعية أي اجتماع مخالف للنظام الداخلي

شددت دائرة الرقابة التنظيمية بالمؤتمر الشعبي العام على ضرورة التزام رؤساء فروع المؤتمر بأمانة العامة والمحافظات بالتعميم الصادر في 19 / 11 / 2014م والمتعلق بشأن محددات عقد الاجتماعات واللقاءات التنظيمية.

وأهابت دائرة الرقابة التنظيمية في تعميم صدرته السبت برؤساء فروع المؤتمر ومسئوليات النشاط النسوي التزام عدم الدعوة أو المشاركة في أي اجتماع خارج اطار التكوينات التنظيمية المحددة في النظام الداخلي واللوائح المتفرقة عنه وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمؤتمر، وبحسب الاجراءات المنصوص عليها في لائحة الاجراءات الانتخابية والاجتماعات التنظيمية.. وأكد التعميم ان أي اجتماعات تعقد خارج هذا الإطار تعتبر غير شرعية وغير ملزمة كونها مخالفة لنصوص النظام الداخلي للمؤتمر واللوائح المتفرقة عنه.

واشارت في بيانها الى ان الاجتماعات المنعقدة خارج اطار التكوينات التنظيمية المحددة في النظام الداخلي واللوائح المتفرقة عنه وبالتنسيق مع الأمانة العامة، وبحسب الاجراءات المنصوص عليها في لائحة الاجراءات الانتخابية والاجتماعات التنظيمية، كما تؤكد على أن أي اجتماعات تعقد خارج هذا الإطار تعتبر غير شرعية وغير ملزمة باعتبارها مخالفة لنصوص النظام الداخلي واللوائح المتفرقة عنه.

د. بشير عبدالله العماد

رئيس دائرة الرقابة التنظيمية

الأخوة/ رؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام بأمانة العاصمة/ المحافظات المحترمون

الأخوات/ مسئوليات النشاط النسوي بأمانة العاصمة/ المحافظات المحترمات

تحية طيبة وبعد :

تعقبنا على تعميمنا السابق برقم «63» بتاريخ 19 / 11 / 2014م بشأن عقد الاجتماعات واللقاءات التنظيمية تؤكد على ضرورة الالتزام بعدم الدعوة

التنظيمية تؤكد على ضرورة الالتزام بعدم الدعوة

لبوزة: ما نشر عن قيادي مؤتمري بلجج دس وتحريض خطير

نفى رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة لحج قاسم لبوزة، صحة ما تناقلته بعض وسائل الإعلام ونسبته للدكتور خالد محمد صالح الحنشي رئيس الدائرة السياسية في الفرع بأن قيادات مؤتمرية تقف وراء الأحداث التي راح ضحيتها عدد من القتلى والجرحى في صفوف الحراك برصاص الأمن بعدن.

وقال رئيس فرع المؤتمر بلجج: تواصلت شخصياً مع الدكتور خالد الحنشي ونفى لي نفياً قاطعاً تصريحه لاية وسيلة إعلامية بشأن ما نشر من أكاذيب وأقاويل وافتراءات باسمه..

وأضاف لبوزة: إن مثل تلك الأكاذيب والأقاويل إنما تندرج ضمن سياق الدس والتحريض من بعض المنابر والمطابع الإعلامية التي دأبت على الإساءة والتشويه والتحريض وتضليل الرأي العام بخصوص مواقف المؤتمر الشعبي العام وقياداته الوطنية الثابتة.

واعتبر القيادي المؤتمري ذلك التصرف الجبان بأنه يعد تحريضاً خطيراً لتأصير الحراك في الساحات ضد المؤتمر الشعبي العام وقياداته.

